والسلطة بمجرد انتهاء الانتداب، وطالبت الجهات العربية المسؤولة بمساعدتها في تحقيق هذا الغرض، حتى لا تبقى البلاد في فراغ ينشأ عنه الفوضى والاضطراب، غير أن مطامع ومواقع سياسية حالت دون ذلك، فأخرت في تحقيقه الى اليوم على أننا لا نريد أن نتلفت الى الماضي، وقلوبنا مملوءة بالحسرة والألم، بل ننظر الى المستقبل بعيون مريرة»(٩). ثم طرحت الحكومة على الثقة فنالتها بأكثرية ٦٤ صوتاً مقابل ثمانية أصوات رفضوا منحها الثقة و١١ صوتاً طلبوا تأجيل طرح الثقة الى ما بعد مناقشة النظام.

وبهذه الجلسة، تقدمت وزارة حكومة عموم فلسطين الى المجلس ببرنامجها؛ حيث تضمن، اعلان فلسطين بحدودها المعروفة كما كانت في ١٥ أيار (مايو) السنة ١٩٤٨، دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية، وعاصمتها القدس. وتعبئة القوى العربية لإنقاذ فلسطين وصد العدوان، والعناية بأبناء الشهداء وعائلاتهم والمصابين من المناضلين، مع ضمان الحريات الدينية والمدنية، والشخصية للمواطنين على اختلاف مللهم ونحلهم وصيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف، والعمل على تعويض أصحاب الأموال، والأعمال والأملاك، الذين لحقت بهم الأضرار. وتنظيم جهاز الحكومة، واعادة الحياة الطبيعية للبلاد، واصلاح الطرق وتأمين المواصلات، والعمل على تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية والخيرية، والصحية التي تضررت بسبب اعتداء الصهيونيين عليها، وتنشيط التجارة وتقوية الزراعة والصناعة بجميع الوسائط والوسائل الممكنة، مع ايجاد أعمال للعاطلين من أبناء الأمة وتأمين رفاهيتهم، وتأسيس المناسبات والصلات السياسية والمالية والتجارية بين فلسطين، والحكومات التي آزرت وتؤازر قضيتها، والنهوض بالشعب الى حيث المجد والعزة والكرامة. وكانت الحكومة مؤلفة من المجلس الوطني، مجلس الوزراء، المجلس الأعلى. أما الوزارة فكانت على النحو التالي: أحمد حلمي رئيساً، جمال الحسيني للخارجية، د. حسين الخالدي للصحة، أكرم زعيتر للمعارف، علي حسن للعدلية، عوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية، ميشيل أبكاريوس للمالية، رجائي الحسيني للدفاع، يوسف صهيون للدعاية والنشر، د. فريج للاقتصاد، أمين عقل للزراعة(١٠).

ثم رفعت الجلسة الى ما بعد الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ١٩٤٨/١٠/١؛ حيث أدى الحاج أمين صلاة الجمعة، ظهر يوم ١٩٤٨/١/١، في المسجد العمري الكبير في غزة، وسط أجواء احتفالية أيضاً، فاصطف الجنود الفلسطينيون المسلمون على جانبي الطريق، وأدوا التحية له، واكتظت الشوارع بالجماهير، ودعا الخطيب الى الجهاد. ثم عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر برئاسة الحاج أمين فتليت، خلالها، برقيات الاعتذار من بعض المدعوين من نابلس وجنين والبيرة والقدس وأريحا. وتمكن سبعة أعضاء من حضور هذه الجلسة. كان منهم أكرم زعيتر، عوني عبد الهادي، معين الماضي، وبلغ عدد الحضور في هذه الجلسة ٩٠ عضواً. وتمت مناقشة النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين، خلال سبع ساعات، وبعدها أقر، وقد نصّت المادة السادسة منه على أن «يعقد المجلس الوطني كل ستة أشهر مرة بدعوة من رئيسه، ويحق للرئيس أن يدعو المجلس الى الانعقاد بصورة استثنائية، بالاضافة الى دوراته العادية». أما المادة الثامنة فنصت على ما يلي: «تعتبر حكومة عموم فلسطين جهازاً شرعياً لممارسة جميع